

أمريكا
رؤية
من
الداخل

الوجه
الأخر
لأمريكا!



من أشهر الكتب التى صدرت فى أمريكا وبريطانيا وأكثرها مبيعا كتاب بعنوان (رجال بيض أغبياء.. وبعض المبررات المؤسفة لحال الأمة) عن الإدارة الأمريكية الحالية، ومؤلف الكتاب مايكل مور كاتب أمريكى معروف، أما الكتاب فإن له قصة مثيرة يرويها المؤلف بالتفصيل. ومن حسن الحظ أن الدكتورة فاطمة نصر قامت بترجمة الكتاب ترجمة دقيقة إلى اللغة العربية.

وفى أول صفحة من الكتاب عبارة غريبة قالها الرئيس الأمريكى جورج بوش أثناء حديث له مع رئيس وزراء السويد دون أن يدري أن التليفزيون كان يذيع الحديث على الهواء.. قال بوش لرئيس وزراء السويد: (لقد خضت الانتخابات بشعارات ضد السلام والازدهار ومسئوليات الرئاسة، ومن المدهش أنى فزت)!

وفى المقدمة يروى المؤلف قصة الكتاب فيقول: إنه انتهى من إعداده فى الأشهر السابقة على حادث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وتم طبع ٥٠ ألف نسخة مساء ١٠ سبتمبر، وفى اليوم التالى وقع زلزال ١١ سبتمبر فلم ترسل النسخ إلى المكتبات، وأبلغت دار النشر المؤلف بأنها لن توزع الكتاب، لأن المناخ السياسى فى البلاد تغير، وعليه إذا أراد توزيع الكتاب إعادة كتابة ٥٠٪ من محتواه وحذف الإشارات القاسية عن بوش. وعليه أن يدفع لدار النشر مائة ألف دولار لإعادة طبع الكتاب. وطلبت دار النشر حذف الفصل الخاص بعمليات التزوير فى انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٠ والتى اعتبرها مايكل مور انقلابا عسكريا حدث فى أمريكا، وأحدث الكتاب ضجة فى الصحافة والرأى العام فى أمريكا دون أن ينشر بعد أن ذاع أمره، ويعد معركة طويلة أفرج عن الكتاب ونفدت جميع النسخ خلال ساعات، وبعد خمسة أيام فقط صدرت تسع طبعات، وصعد الكتاب إلى المركز الأول فى قائمة أكثر الكتب مبيعا، وكلما نفذ يعاد طبعه على رغم أنه لم ينشر إعلان واحد عنه، ولم يتحدث عنه أحد فى التليفزيون إلا فى برنامجين فقط أذيع أحدهما فى الواحدة صباحا، والثانى فى السابعة صباحا، وعلى رغم هذا التعظيم

الإعلامى فقد صدرت ٢٥ طبعة من الكتاب فى أمريكا، وعدة طبعات فى بريطانيا وكندا خلال ست الشهور الأولى!

وفى الكتاب نقد لاذع.. فهو يصف رئيس الوزراء البريطانى بأنه يقبل مؤخرة الأمريكين، ويهاجم مردوخ إمبراطور الصحافة الذى يملك عشرات الصحف وشبكات التليفزيون فى أمريكا وأوريا ويتحكم فى عقول الملايين من البشر، ويقول المؤلف: فى السنوات الأخيرة تركز الانتباه فى بريطانيا على جنون البقر، ولم يلتفت أحد إلى جنون الرجال البيض من السياسيين ومديرى الشركات العملاقة البريطانيين الذين يندفعون مسعورين للحاق بالولايات المتحدة لكى يبرهنوا للعالم أنه بالإمكان أن تتساوى رءوس الأغبياء البيض البريطانيين مع أكبر حالات الغباء التى يمكن للأمريكين إنتاجها، ولا شىء يبعث على الأسى أكثر من مشاهدة زعماء بلاد أخرى وهم يحاولون محاكاة زعماء أمريكا، تقرر أمريكا أن تقصف بلدا ما، فيلحق بها على الفور رئيس الوزراء البريطانى، ويتقبل الناس فى أمريكا الإعلام الجماهيرى الذى يقدم لهم وهو لا يزيد على أن يكون نفايات الإعلام والفكر، فسرعان ما تصبح نشرات الأخبار فى بريطانيا شبيهة بنشرات الأخبار الأمريكية.. وتقرر أمريكا التخلص من شبكة الأمان للفقراء، وعلى الفور تبدأ بريطانيا فى اقتطاع خدمات اجتماعية عديدة مضى على العمل بها قرون.. وفى أمريكا تقع حوادث إطلاق النار فى المدارس وأماكن العمل، ويصل معدل وفيات الأطفال أسوأ من نيروبي، والحريات المدنية أقل مما كانت عليه، وأمريكا تستغل الفقراء فى البلدان الأخرى لكى يتمكن الأمريكيون من اقتناء أحذية للجرى بأثمان زهيدة.. فهل ستحذو بريطانيا حذو أمريكا فى ذلك أيضا؟!



الفصل الأول من الكتاب بعنوان (انقلاب عسكري أمريكى جدا) يقول فيه المؤلف: إن تعداد شعب أمريكا ٢٣٤ مليوناً منهم ١٥٤ مليوناً من البالغين، و٨٠ مليون طفل، وهؤلاء لم ينتخبوا جورج دبليو بوش، وقد تفوق آل جور فى الانتخابات بأصوات قدرها

٥٣٩٨٩٨ صوتا، ومع ذلك لم يصل إلى المكتب البيضاوى فى البيت الأبيض، ولو حدث ذلك فى جواتيمالا لكان من الممكن التصديق، ولكنه حدث فى الولايات المتحدة؟ لقد بدأ الانقلاب قبل انتخابات عام ٢٠٠٠، ففى صيف ١٩٩٩ قامت كاترين هاريس المسؤولة عن حملة بوش فى ولاية فلوريدا بدفع أربعة ملايين دولار إلى شركة ديتا بيز تكنولوجيز مقابل فحص قوائم الناخبين فى ولاية فلوريدا، وحذف اسم أى شخص مشكوك فى أن يكون من أرياب السوابق.. وبارك حاكم فلوريدا هذا العمل.. وحاكم فلوريدا هو جيب بوش شقيق جورج دبليو بوش، وحدثت عملية تزيف بالجملة كما يقول المؤلف وعلى مسؤوليته. ويكشف- على مسؤوليته أيضا- أن شركة ديتا بيز مرتبطة بالحزب الجمهورى، وقامت بعمل برنامج أدى إلى حذف أسماء ١٧٣ ألف ناخب فى فلوريدا، ولم تشر الصحافة الأمريكية إلى هذه الواقعة، ولكن الإذاعة البريطانية (بى. بى. سى) قامت بنشر هذه الحقائق وألقت المسؤولية على جيب بوش حاكم فلوريدا.. ومع ذلك فإن جورج بوش على آل جور بفارق ٥٣٧ صوتا فقط فى فلوريدا، وقامت قناة فوكس الإخبارية المملوكة لامبراطور الإعلام مردوخ، بإذاعة نبأ فوز بوش قبل أن يكتمل فرز الأصوات على مستوى أمريكا كلها، وكان وراء إذاعة نبأ الفوز ابن خال جورج بوش واسمه جون اليس.. وتناقلت المحطات النبأ كأنه حقيقة، بينما امتنعت وكالة اسوشيتدبرس عن إذاعة نبأ الفوز انتظارا لنتائج الفرز. وعندما حدثت مشكلة وأعيد فرز الأصوات أصدرت المحكمة العليا قرارا بوقف هذه العملية. وقالت إن الاستمرار سوف يلقي الشك فى شرعية بوش، وهذا ما أعلنه قاضى المحكمة العليا توماس سكاليا، وهذا القاضى له ابن يعمل محاميا فى مؤسسة جيبسون للمحاماة التى تمثل بوش أمام المحكمة العليا، والتى شارك هذا القاضى فى إصدار حكمها لصالح بوش! ويقول المؤلف: لو كانت لجنة فحص الأصوات سارت وفق القواعد لكان آل جور الفائز.



ويتحدث الكتاب عن رجال الرئيس جورج بوش، ويصفهم بأنهم ممثلو شركة أمريكا العملاقة وليسوا أعمدة لنظام حكمه. ويفتح ملف كل منهم كما يلى:

نائب الرئيس - ديك تشيني

سبق أن صوّت في مجلس الشيوخ ضد التشريع الخاص بالحقوق المتساوية للأمريكيين، كما صوت ضد قرار بتدخل أمريكا للإفراج عن المناضل نيلسون مانديلا الذى سجنه النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا ٢٨ عاما. وصوت أيضا ضد إباحة الإجهاض فى حالات الاغتصاب والحمل من المحارم.. وكان له دور واضح فى إدارة الرئيس نيكسون.. وشغل منصب رئيس هيئة موظفى البيت الأبيض أيام حكم الرئيس فورد خلفا لرامسفيلد الذى شغل هذا المنصب.. وعين تشينى وزيرا للدفاع فى إدارة الرئيس بوش الأب وقاد أكبر حملة عسكرية فى التاريخ الحديث فى غزو أمريكا لبنما، وحرب الخليج الثانية. وبعد انتهاء حكم بوش الأب عمل تشينى مديرا تنفيذيا لشركة هالبيرتون، وهى شركة بترول عملاقة لها تعاملات مع حكومات دكتاتورية مثل بورما والعراق، وأثناء الحملة الانتخابية للرئاسة عام ٢٠٠٠ أنكر تشينى علاقة شركة هالبيرتون مع صدام حسين إلى أن كشفت صحيفة واشنطن بوست فى عام ٢٠٠١ هذه العلاقة.

وزير العدل - جون اشكروفت

يقف ضد عدم التمييز فى العمل ضد الأقليات، ويعمل على الحد من استئناف عقوبات الإعدام. تلقى فى مواقف مشبوهة أموالا من عدد من الشركات مقابل خدمات أداها لها، ومن هذه الشركات، شركة «إى. تى. آند تى». العملاقة للاتصالات، وشركة «انتربرايس» الكبرى لتأجير السيارات، وشركة «شيرينج بلاو» للأدوية، وشركة «مايكروسوفت»، وشركة «مونسانتو».. وهو يمينى.. ينتمى إلى جمعية تؤيد حيازة جميع الأفراد للسلاح مما يؤدى إلى رواج صناعة وتجارة الأسلحة..

وزير المالية - بول أونيل:

بطل تخفيض الضرائب على الشركات العملاقة، كان رئيسا ومديرا تنفيذيا لكبرى شركات صناعة الألمنيوم فى العالم، وهى شركة الكو، وهذه الشركة متهمه بتلويث البيئة فى تكساس، وشاركت الشركة فى تمويل حملة الرئيس بوش الابن، وتلقى منها بول

أونيل أموالا طائلة.. وفى الفترة الأخيرة باع أونيل الأسهم التى كان يملكها فى شركة الكو بعد أن أصبح وزيراً للمالية، ويدافع أونيل عن نظرية عدم ضرورة الضمان الاجتماعى والرعاية الطبية للمواطنين، وظل وهو وزير يحصل على معاش من شركة الكو قدره ٩٢٦ ألف دولار فى السنة!

ويذكر أنه استقال من منصبه وأعلن أن الرئيس بوش كان يعتزم غزو العراق قبل أحداث ١١ سبتمبر، وأن تقارير المخابرات لم تكن تؤكد وجود أسلحة دمار شامل فى العراق، وأن الرئيس بوش بالغ فى تصوير خطر العراق وأسلحته كمبرر للحرب عليه.

وزيرة الزراعة - آن فينمان

لها تاريخ وظيفى طويل فى الإدارات التى تولاها الحزب الجمهورى. عملت مع ريجان، ومع بوش الأب، ثم عملت مديرة هيئة الأغذية والزراعة بكاليفورنيا ومن هذا الموقع دعمت السياسات التى ساعدت شركات الزراعة العملاقة على ممارسة الضغوط على المزارع المملوكة للأفراد والأسر وإفلاسها.. مثلاً: تقوم ٤ شركات فقط بتصنيع اللحوم فى أمريكا.. وأن فينمان ليست على درجة ثراء الآخرين، ولكن سعت إلى زيادة دخلها.. فعملت فى مجلس إدارة شركة كالجين أول شركة لتسويق الأطعمة المهندسة وراثياً، ثم قامت بشراء شركة مونسانتو كالجين، وهى الشركة الرائدة للتكنولوجيا الحيوية فى أمريكا.. وساهمت فى تمويل حملة بوش الانتخابية، وتحاول شركة مونسانتو منع صدور تشريع يلزم بإلصاق بطاقة على عبوات الأطعمة لبيان مكوناتها المنتجة بالتكنولوجيا الحيوية.

وزير التجارة - دون إيفانز

قبل التحاقه بإدارة بوش، كان رئيس مجلس إدارة شركة (تون براون) ومديرها التنفيذى، وهى شركة بترول وتماز رأس مالها ١٥٢ مليار دولار. وعمل فى مجالس إدارات شركات أخرى للتفقيب عن البترول، وكان هو المسئول عن الإدارة المالية لحملة بوش الانتخابية، وجمع أرقاماً قياسية لتمويل الحملة بلغت ١٩٠ مليون دولار.

وزير الدفاع - دونالد رامسفيلد

أكبر صقور الحزب الجمهوري.. كان مستشار البيت الأبيض لنيكسون وعمل مع تشيني حين كان تشيني وزيراً للدفاع، وعمل بعد ذلك رئيساً لموظفي البيت الأبيض في إدارة الرئيس فورد، ونفذ مشروعه بالقضاء على معاهدة سولت مع الاتحاد السوفيتي.. وظل بإصرار يعارض سياسة الحد من التسلح في جلسة الاستماع في الكونجرس عام ٢٠٠١.. قال عن المعاهدات التي تتعلق بالحد من التسلح إنها تاريخ قديم.. في عام ١٩٨٨ شارك في برنامج حرب النجوم في عهد ريجان وكان مشرفاً على لجنة من لجان هذا المشروع، وهو صاحب نظرية أن الولايات المتحدة سوف تواجه بالتهديد من الدول المارقة.. عمل مديراً تنفيذياً لشركة جي. دي. سيرل للعقاقير، ولشركة انسترومنت، وقبل التحاقه بإدارة بوش الابن شغل مناصب في عدة شركات منها شركة كيلوجز، وشركة سيرن، وشركة أول ستيت، وشركة تريبيون التي تصدر صحيفة شيكاغو تريبيون وصحيفة لوس أنجلوس تايمز وتمتلك عدة محطات للتلفزيون من بينها قناة نيويورك الثانية. فهو رجل الشركات الكبرى.. والسلاح.. والحرب!

وزير الطاقة - سبنسر ابراهام

كعضو مجلس الشيوخ عن ولاية ميتشجان له سجل ضد حماية البيئة، وتجمع جماعات الحفاظ على البيئة على إعطائه تقدير صفراً.. عارض الأبحاث من أجل مصادر طاقة بديلة جديدة ومتجددة، طالب بإلغاء الضريبة الفيدرالية على شركات الغاز.. يؤيد التنقيب عن البترول في ألاسكا.. في عام ٢٠٠٠ قدم توصية بإلغاء وزارة الطاقة وهو الآن وزير لهذه الوزارة (!) تلقى تبرعات من شركات صناعة السيارات في حملته الانتخابية لمجلس الشيوخ.. وهو يساعد شركات إنتاج السيارات من موقعه الجديد.

وزير الصحة والخدمات - تومي طومسون

المفروض أن يكون له الدور الأكبر في محاربة التدخين باعتباره المسئول عن صحة الأمريكيين، ومع ذلك عمل مع المجلس الاستشاري لصندوق واشنطن في كتابة تقرير

بوجهة نظر المؤيدين للتدخين.. تلقى ٧٢ ألف دولار من شركة سجاير فيليب موريس مساهمة فى حملته الانتخابية.. وقامت الشركة بدفع تكاليف رحلاته للخارج لدعم التجارة الحرة.. وهو من عتاة معارضى الإجهاض مهما كانت الأسباب ويتفق فى ذلك مع الرئيس بوش.

وزيرة العمل - الين شاو

كانت عضواً فى مجالس إدارات شركات كبرى للأطعمة، وشركات (سى.. آر) للرعاية الصحية التى صنعت قسطرة للقلب بها عيوب وقامت بإجراء تجارب غير قانونية عليها، وكانت الين شاو عضوا فى مجلس إدارة شركة طيران نورث وست.. متزوجة من عضو مجلس الشيوخ المحافظ السيناتور ميتشل مالوكوفيل.

وزير الخارجية - كولن باول

رئيس الأركان السابق. قاد حرب الخليج الثانية. عمل فى مجلس إدارة جلف ستريم، وشركة ايروسبيس، وشركة (أول). وشركة جلف ستريم هى التى تصنع طائرات الجيت لبعض الحكومات الأجنبية مثل الكويت والسعودية، وأثناء عمله مع شركة (أول) اندمجت هذه الشركة مع شركة وارنر وارنر رفعت قيمة الأسهم التى يملكها كولن باول أربعة ملايين دولاراً

مستشارة الأمن القومى - كوندوليزا رايس

عملت فى مجلس إدارة شركة شيفرن للبترو، وتقديراً لخدماتها لهذه الشركة سميت إحدى شاحنات البترول سعة ١٣٠ ألف طن باسمها.. عملت مديرة ومستشارة للعديد من الشركات الأجنبية..

وزيرة الداخلية - جيل نورتون

بدأ سجلها الوظيفى القانونى مع مؤسسة ماونتين ستيتس فاونديشن، وهذه المؤسسة مصدر إنتاج أفكار محافظة، وقد أنشأها جيمس وات وتمولها شركات نفط. ساعدت نورتون من موقعها هذا ولاية ألاسكا على مخالفة قانون مصادر الأسماك الذى

تشرف على تنفيذ وزارة الداخلية، وأعلنت أن قانون حماية الأنواع المعرضة للانقراض أو للخطر قانون غير دستوري، وعارضت قانون حماية البيئة. عملت في المحاماة في مجموعة براونشتاين القانونية، وكانت الممثلة القانونية لشركة دلتا للبتروول، وقامت بحملة ضغط لتأييد صناعات الرصاص والدفاع عنها عندما تعرضت شركات إنتاج البويات الكبرى لقضايا بسبب تعرض الأطفال لمخاطر صحية نتيجة وجود مادة الرصاص السام في هذه البويات.



ويرلق مايكل مور على هذه القائمة بقوله: لا بد من وقف هؤلاء البيض الأغبياء.. ولقد أبلغت كوفي عنان بعنوان كل منهم.. وطلبت منه الإصرار على المطالبة بإجراء انتخابات نزيهة.. ومنحهم مهلة فإذا لم يستجيبوا يتم قصفهم بالأسلحة الأمريكية الذكية!

ويتحدث مايكل مور عن (أهل القمة) في المجتمع الأمريكي فيقول: إن واحدا في المائة هم الأكثر ثراء في البلاد، وهؤلاء رفعوا أجورهم بنسبة ١٥٧٪، أما العشرون في المائة الذين ينتمون إلى القاع فإن أجورهم أصبحت أقل مما كانت عليه في فترة حكم ريجان بمقدار ١٠٠٠ دولار في المتوسط.. وارتفعت أرباح ٢٠٠ شركة هي أغنى الشركات في العالم بنسبة ٣٦٢٪ وعائد مبيعات هذه الشركات يزيد على الناتج الإجمالي لجميع دول العالم باستثناء ١٠ دول فقط.. وتصاعدت أرباح ٤ شركات نפט أمريكية بمقدار ١٤٦٪ وحدث ذلك أثناء الفترة التي قيل فيها: إن هناك أزمة طاقة.. وفي أمريكا ٨٢ شركة كبرى لم تدفع شريحة الضرائب المفروضة على الشركات الكبيرة، و١٧ منها لم تدفع ضرائب على الإطلاق، وتلاعبت ٧ شركات في حساب الضرائب منها شركة جنرال موتورز حتى إن الحكومة أصبحت هي المدينة لهذه الشركات! و١٢٧٩ شركة أخرى أصول كل منها ٢٥٠ مليون دولار فأكثر لم تدفع ضرائب على الإطلاق، وقررت أنها لم تحقق أي دخل في عام ١٩٩٥ وهذه هي آخر سنة ظهرت إحصاءاتها، واستمرت شركة

مرسيدس فى رفض المعايير الأمريكية للتلوث واستهلاك الوقود، وعندما فرضت عليها غرامات اقتطعت الشركة من الضرائب ٦٥ مليون دولار دفعتها غرامات عن عامين..

أما شركة هالبرتون للبتروال التى كان يرأسها نائب الرئيس ديك تشينى فقد أنشأت فرعا لها فى كيماى ايلاندرز حيث لا يوجد هناك بتروال ولا مراكز تكرير أو توزيع للبتروال، والهدف هو التهرب من سداد ضرائب بلغت ٣٨ مليون دولار. وليست هذه هى الشركة الوحيدة التى تقوم بعمليات نصب على الحكومة الفيدرالية، فعدد كبير من شركات التأمين تقرر أن مقارها الرئيسية موجودة فى برمودا للتهرب من الضرائب، وآخر شركة فعلت ذلك شركة اكسنتشر.. وما يحدث هو مجرد نقل على الورق.. بينما مكاتب هذه الشركات موجودة داخل أمريكا.. وتقدر مجلة فوريس أن عمليات تحايل الشركات الكبرى على الضرائب تصل إلى ١٠ مليارات دولار سنويا، بينما تعمل الحكومات على (عصر) ذوى الدخول المنخفضة، فقد زادت الضرائب على من يحصلون على دخل أقل من ٢٥ ألف دولار سنويا، وتضاعفت، بينما انخفضت الضرائب على من يبلغ دخلهم ١٠٠ ألف دولار سنويا فأكثر بنسبة تزيد على ٢٥٪ ثم انخفضت ٥٠٪.

والنتيجة: انخفضت الضرائب التى تدفعها الشركات العملاقة بنسبة ٢٦٪، وارتفعت الضرائب على المواطن العادى ١٣٪، وكانت ضرائب الشركات الكبيرة تمثل ٢٧٪ من إيرادات الحكومة فى الخمسينات فأصبحت الآن ١٠٪ ويتحمل المواطن العادى الفرق.

ويقول المؤلف: إن الشركات الكبرى فى أمريكا لا تعرف الرحمة، وهذا ما يسمى بالرأسمالية.. وعلى سبيل المثال فى عام ١٩١٩ كانت فى أمريكا ١٠٨ مصانع لإنتاج السيارات فى الولايات المتحدة، وبعد عشر سنوات أصبحت ٤٤ شركة فقط.. وفى نهاية الخمسينات لم يعد فى أمريكا سوى ٨ شركات.. والآن أصبح فى أمريكا شركتان ونصف لتصنيع السيارات.. ويختم بقوله: هذا هو نظامنا.. إذا لم يعجبك فبإمكانك الانتقال إلى.. برمودا!



والأرقام تقول: إن ٢٠٪ من السود بين ١٦ و٢٠ عاما لا يذهبون إلى المدارس ولا يحصلون على التعليم مثل البيض، بينما ٩٪ فقط من البيض فى هذه المرحلة من العمر هم الذين لا يذهبون إلى المدارس، واستثمارات البيض فى الأسهم والسندات والحسابات المشتركة ثلاثة أضعاف استثمارات السود، ويعالج مرضى القلب من السود بالقسطرة بنسبة تقل كثيرا عن البيض ٤٠٪..

التمييز جزء من التراث الأمريكى. على رغم الادعاء بالعكس، فما زال ٤٪ فقط من السود فى أمريكا يحملون درجات عليا مقابل ٩٪ من البيض، والسود ما زالوا هم الذين يقومون بالأعمال الوضيعة مثل جمع القمامة، وغسيل السيارات، والخدمة فى المطاعم.. إلخ.



يتحدث مايكل مور بسخرية عن العقل الأمريكى لأن الأمريكين يهتمون بأمر تافه ولا يعرفون شيئا عن منظمة التجارة العالمية مثلا، وهناك أربعون مليونا أمريكيا لا يجيدون القراءة والكتابة بمستوى أعلى من الصف الرابع الابتدائى، ووفقا للإحصائيات فإن الأمريكى فى المتوسط يقضى ١٤٦٠ ساعة فى السنة فى مشاهدة التلفزيون، ولا يقضى فى القراءة سوى ٩٩ ساعة فى السنة. و١١٪ فقط من الأمريكين يقرءون الصحف اليومية ويهتم معظمهم بصفحات النكت والفكاهة وإعلانات السيارات. ويقول: نحن أمة لا تقتصر فقط على تفريخ الأميين، بل نتعمد أيضا أن تظل جاهلة وغبية، ولا ينبغى لمثل تلك الأمة أن تدير شئون العالم، على الأقل إلى أن يتمكن غالبية أبنائها من معرفة أين تقع كوسوفو. وفى أمريكا من يعتقد أن أفريقيا بلد وليست قارة!



ويروى مايكل مور أن الرئيس جورج بوش ألقى خطابا فى حفل خريجي جامعة ييل لعام ٢٠٠١ فقال بفخر إنه كان طالبا متوسطا فى هذه الجامعة وأضاف:

(وأقول للطالب الذى يتخرج بتقدير مقبول بإمكانك أن تصبح رئيسا للولايات المتحدة) (!).



ومن الغريب أن نجد فى الولايات المتحدة، بلد الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان كاتباً مشهوراً مثل مايكل مور يملأ صفحات كتاب كامل فى نقد النخبة الحاكمة الآن فى أمريكا ويقول: إن على الأمريكيين أن يناضلوا من أجل حريتهم، وألا يقبلوا تقليص الحرية المفروض عليهم، وأن الهجوم الإرهابى فى ١١ سبتمبر يجب ألا يغير أمريكا إلى حد أن تصبح القوانين والاجراءات وقمع الحريات فيها لا يختلف عن الدول التى تتهمها أمريكا بأنها تحتاج إلى إصلاحات ديمقراطية..

وغريب أن يقول أمريكى مثل مايكل مور إن تصرفات الرئيس بوش منذ ١١ سبتمبر تبعث على القشعريرة فى بدن كل أمريكى لديه عقل يفكر.